الأمم المتحدة S/2006/1

مجلس الأمن

Distr.: General
3 January 2006
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

أولا – مقدمة

١ – يرد في هذا التقرير، المقدم عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عرض لما استجد من تطورات في عملية السلام منذ تقريري المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥ (S/2005/553)، ووصف لأنشطة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا التي تنتهي ولايتها الحالية في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦. وعملا بالفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٦٤٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، يوفر التقرير أيضا معلومات عن امتثال إثيوبيا وإريتريا للمطالب المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٢ من ذلك القرار.

ثانيا – الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها والتعاون مع الطرفين

٢ – منذ تقريري الأخير إلى مجلس الأمن، حدث تدهور خطير في الحالتين الأمنية والسياسية في منطقة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، لاسيما في المنطقة الأمنية المؤقتة وما حولها والتي أصبحت منطقة تتزايد فيها حدة التوتر وتنذر بالانفجار. وتُعزى هذه الحالة إلى تراكم قضايا تنتظر الحل، ومنها على وجه الخصوص الجمود الذي أصاب عملية ترسيم الحدود نتيجة رفض إثيوبيا القبول الكامل، دون أية شروط مسبقة، لقرار لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢؛ ونشر إثيوبيا قواتها في مواقع أمامية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛ وانتهاكات المنطقة الأمنية المؤقتة؛ والقيود المتزايدة المفروضة على البعثة من قبل السلطات الإريترية، بما في ذلك حظر الطيران المروحي في المجال الجوي الإريتري المطبق على البعثة. وقد كان لهذا الإجراء من جانب حكومة إريتريا أثره العميق في خفض قدرة البعثة على تنفيذ مهام الرصد الموكلة إليها بناء على طلب الطرفين في اتفاق

050106 050106 05-66755 (A)

وقف أعمال القتال الموقع في الجزائر في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، والتي أذن بها مجلس الأمن في قراريه ١٣١٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ و ١٣٢٠ (٢٠٠٠).

٣ - وقد أشرتُ، في رسالتي إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/2005/668)، إلى أن حظر الطيران المروحي المفروض من الجانب الإريتري على البعثة له أثر خطير على أمن موظفي البعثة وكافة عملياتها. ووفقا لتقديرات البعثة، أسفر هذا الحظر وغيره من القيود التي تفرضها إريتريا على الدوريات البرية للأمم المتحدة، داخل المنطقة الأمنية المؤقتة وخارجها، عن اقتصار قدرة البعثة على الرصد على ٤٠ في المائة فقط من الأراضي الواقعة في المنطقة المكلفة بها. وعلاوة على ذلك، تعين إخلاء ١٨ من ٤٠ مركزا للمراقبة وموقعا لنشر القوات تابعة للبعثة تقع في المقام الأول في مناطق معزولة وذلك بسبب صعوبة صونها. وكذلك خفضت هذه القيود على نحو خطير من قدرة البعثة على إطلاق إنذار في الوقت المناسب في حالة قيام أي من الجانبين بتعزيز قوته العسكرية أو تسلل قوات لأي منهما إلى المنطقة الأمنية المؤقتة أو ما حولها، وذلك بالرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الدوريات المتنقلة للبعثة وزيادة عدد نقاط التفتيش الثابتة التابعة لها. وأخيرا، بل والأهم، الخطر الكبير الذي يتهدد أمن حفظة السلام مع انعدام القدرة على القيام بإجلاء طبي جوا. وحظرت أيضا أسمرة الدوريات الليلية التي تقوم بها البعثة واستخدامها للطرق المعبدة، ويجري بشكل روتيني منع قوات الأمم المتحدة من المرور في العديد من أنحاء المنطقة الأمنية المؤقتة. وبالرغم من نداءاتي الشخصية ومطالب مجلس الأمن، لازالت هذه القيود غير المقبولة، التي فُرضت دونما مقدمات أو تفسيرات، سارية.

٤ - وفي أعقاب حظر الطيران المروحي الذي فرضه الجانب الإريتري على البعثة، زادت القوات المسلحة الإثيوبية من مستوى قواتها في المناطق القريبة من الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة، الأمر الذي أدى إلى تصاعد التوتر في المناطق الحدودية. كذلك استدعت إثيوبيا قواتها الاحتياطية وجنودها السابقين للخدمة العسكرية العاملة. وتصر أديس أبابا على أن نشر قواتها في مواقع أمامية ليس إلا تدبيرا وقائيا ضد أي ''خطوة غير محسوبة'' محتملة من جانب إريتريا قد تسفر عن استئناف أعمال القتال على نطاق واسع. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، دخلت القوات المسلحة الإثيوبية في إطار تحركاتها نحو مواقع أمامية إلى الهضبة ٨٨٥ Peak 885، وهي موقع داخل المنطقة الأمنية المؤقتة في القطاع الفرعي الشرقي كانت بعثة الأمم المتحدة قد أخلته في اليوم السابق. وقد انسحبت القوات المسلحة الإثيوبية من هذا الموقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر على إثر احتجاجات رسمية تقدمت بها البعثة. وفي حالة مشابهة، دخلت في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر حفنة من عناصر القوات المسلحة الإثيوبية المنطقة الأمنية المؤقتة في منطقة أدي مليلي الواقعة في القطاع الغربي. وحتى اعتماد القرار

١٦٤٠ (٢٠٠٥)، واصلت القوات المسلحة الإثيوبية على نحو نشط تعزيز صفوفها، والقيام بتدريبات عسكرية، واتخاذ ترتيبات دفاعية في مناطق متاخمة للحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة. وقامت قوات الدفاع الإريترية بتحركات واسعة لقواتها في مناطق متاخمة للحدود الشمالية للمنطقة الأمنية المؤقتة.

٥ - وفي ضوء تصاعد أجواء التوتر، قام السفير الياباني كترو أوشيما، رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، بزيارة المنطقة ممثلا للمجلس. وعبر السفير أوشيما في زيارته عن تأييد المجلس لموظفي البعثة بل والبعثة بأسرها، وأعرب عن قلقه إزاء الحالة الراهنة. وإنني أوجه إليه الشكر لقبوله الاضطلاع بهذه المهمة الجسيمة.

٦ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥) الذي طلب بموجبه من الطرفين عدة مطالب هامة وطلب إلى الأمم المتحدة رصد امتثالهما لهذه المطالب الواردة في الفقرتين ١ و ٢ من القرار.

٧ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، بعث إليّ السيد سيوم مسفين، وزير الخارجية الإثيوبي، برسالة يذكر فيها أن سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة قد انتُهكت مما خلق وضعا خطيرا. ومع ذلك، فإن الحكومة الإثيوبية أعربت عن استعدادها لإعادة نشر قواتها ''بما يتسق مع التعليمات الواردة في الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٦٤٠ (٢٠٠٥)'' بغض النظر عن احتمال تعرض أمن إثيوبيا للخطر عند قيامها بذلك.

٨ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بعثت حكومة إريتريا برسالة إلى بعثة الأمم المتحدة طلبت فيها أن يغادر البلاد في ظرف ١٠ أيام موظفو البعثة ''من حاملي جنسيات الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا، بما في ذلك الاتحاد الروسي''. وعلى غرار ما حدث عند حظر الطيران المروحي، لم تبد إريتريا أية أسباب لهذا القرار.

٩ - وإني لأشكر لمجلس الأمن إدانته بشدة، في بيانه الرئاسي (S/PRST/2005/62) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر، ما اتخذته إريتريا من إجراءات وفرضته من قيود غير مقبولة على البعثة. وأُشيرَ كذلك في البيان إلى موافقة المجلس على القيام مؤقتا بإعادة نشر بعض موظفي البعثة من إريتريا إلى إثيوبيا، وإلى اعتزامه القيام على الفور باستعراض جميع الخيارات المتعلقة بعمليات نشر البعثة ووظائفها. وشدد المجلس على أنه اتخذ هذا القرار لا لشيء إلاّ لسلامة موظفي البعثة وأمنهم.

١٠ - وقد أصدرتُ، في ٧ كانون الأول/ديسمبر، بيانا مشابها يدين القرار الذي اتخذته إريتريا بطلب سحب بعض موظفي الأمم المتحدة من البلد، وأناشد أسمرة من جديد رفع كافة القيود المفروضة على عمليات بعثة الأمم المتحدة. فمطلب إريتريا يخالف الالتزامات

الواقعة عليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة باحترام الطابع الدولي البحت لموظفي الأمم المتحدة، وهو التزام يعد مبدأً أساسيا من مبادئ حفظ السلام بالأمم المتحدة.

١١ - وبناء على طلبي، قام السيد جان - ماري غيهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، بزيارة للمنطقة صحبه خلالها الفريق راندير كومار ميهتا، المستشار العسكري لإدارة عمليات حفظ السلام، للقاء الطرفين وأعضاء السلك الدبلوماسي وموظفي البعثة بجميع مستوياتهم، وذلك بهدف مناقشة الحالة الراهنة ودراسة كيفية دفع عملية السلام عموما إلى الأمام. ورغم أن السيد غيهينو تمكن من لقاء رئيس الوزراء الإثيوبي السيد ميليس زيناوي، فإن أيا من المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى بإريتريا لم يوافق على استقباله، ولم ترد السلطات الإريترية على الرسالتين اللتين بعث بهما إليها السيد غيهينو مذكرا لحكومة إريتريا بالتزاماتها وحاثاً إياها على إعادة النظر في قرارها ذي الأثر السلبي يطلب سحب بعض موظفي بعثة الأمم المتحدة، وفي غير ذلك من القيود غير المقبولة التي فرضتها. كذلك، لم تستجب حكومة إريتريا لنداءاتي الشخصية بإلغاء هذا القرار.

١٢ - وفي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر، قامت البعثة، على نحو مؤقت وبموافقة مجلس الأمن، بإعادة نشر ٧٧ من موظفيها المدنيين و٦١ من أفرادها العسكريين من إريتريا إلى إثيوبيا. وشمل هذا العدد من أفراد البعثة المعاد نشرهم موظفين من حاملي الجنسيات المدرجة في رسالة إريتريا المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر وكذلك موظفين من حاملي الجنسيات الأخرى الذين لم يعد بوسعهم القيام بمهامهم في أسمره على نحو فعال بسبب القيود التي فرضتها إريتريا على البعثة عموما.

ثالثا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٤٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

١٣ - في جلسة لجنة التنسيق العسكرية المعقودة بنيروبي في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ناقشت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا مع الطرفين المطالب الواردة في قرار مجلس الأمن ١٦٤٠ (٢٠٠٥)، لاسيما تلك المطالب المتعلقة برفع جميع القيود المفروضة على عمليات البعثة، والحاجة إلى التحلي بأقصى قدر من ضبط النفس والعودة في غضون ٣٠ يوما إلى مستويات الانتشار السابقة على ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ووجهت البعثة كذلك انتباه الطرفين إلى مطالب أخرى وردت في هذا القرار الهام. وبينما قبل الوفد الإثيوبي القيام بإعادة نشر قواته، دفع الوفد الإريتري بأن الحكم المتعلق بإعادة النشر لا ينطبق على إريتريا حيث أنها لم تقم بنشر أي قوات في مواقع أمامية. وأكدت السلطات الإريترية أن أي أفراد مسلحين إضافيين موجودين في المنطقة الأمنية المؤقتة هم من أعضاء الميليشيات يمارسون

أنشطة زراعية. وظل الجانبان على موقفهما السابق حيال أسباب الجمود الذي أصاب عملية السلام وآثاره، وأكدا من جديد التزامهما بعدم استئناف أعمال القتال.

إثيوبيا

١٤ - في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قدمت السلطات الإثيوبية إلى بعثة الأمم المتحدة خطة لإعادة نشر قواتها إلى مستويات الانتشار السابقة على ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وتحققت البعثة من هذه الخطة في مواجهة سجلاتها ووضعت برنامجا مفصلا للرصد و التحقق.

١٥ - وعملا بما ورد في برنامج الرصد والتحقق، حصلت أفرقة البعثة على تفاصيل خطط نشر القوات الإثيوبية المزمع سحبها، وتحققت من وجودها في المواقع الأمامية ومن الإطار الزمني المقرر لإعادة نشرها. ثم أكدت دوريات البعثة رحيل الأفراد العسكريين الإثيوبيين وسحب المعدات من هذه المواقع الأمامية، وأكدت، حيثما أمكن، وصول هذه القوات إلى مواقعها المحددة السابقة على ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وأخيرا، فحصت أفرقة البعثة كلا من المواقع التي تم إخلاؤها للتيقن من عدم احتلال إثيوبيا لها مجددا. وخلال هذه العملية، عمل مراقبو البعثة العسكريون في تنسيق وثيق مع السلطات الإثيوبية. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، أكدت البعثة أن إثيوبيا أكملت سحب ثمان من فرقها من المواقع الأمامية كما هو مخطط.

١٦ - وعملا بالمطلب الوارد في القرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥)، تتسق عموما مستويات القوات المسلحة الإثيوبية التي لا تزال على مقربة من الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة وفي المناطق المتاخمة لها مع مستوياتها السابقة على ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وتلتزم على ما يبدو معظم القوات الإثيوبية المنتشرة حاليا في المنطقة الحدودية موقف الدفاع. وحتى تتمكن إثيوبيا من القيام بأي هجوم على نطاق واسع، سيكون عليها أن تعيد قواتها إلى مواقع أقرب بكثير إلى الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة.

١٧ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، تلقيتُ نسخة من مذكرة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من السيد سيوم مسفين، وزير الخارجية الإثيوبي، تتعلق، في جملة أمور أخرى، بتنفيذ إثيوبيا للقرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥)، ويذكر فيها وزير الخارجية الإثيوبي أن بلده ''تقبَّل'' القرار ووافق على اتخاذ مواقع جديدة لقواته بعيدا عن الحدود. وورد في المذكرة أيضا أن إثيوبيا ستواصل الإحجام عن شن أي عدوان مسلح وستعمل على التوصل إلى حل لخلافاتها مع إريتريا سلميا، غير أن ''الخيارات المتاحة لإثيوبيا تظل محدودة'' حتى

تبرهن إريتريا على استعدادها لحل المنازعات بالسبل السلمية، بما في ذلك الحوار الدبلوماسي العادي.

إريتريا

١٨ - كما أُشير إليه أعلاه، لم تقم حكومة إريتريا، رغم النداءات المتعددة، برفع حظر الطيران المروحي المطبق على بعثة الأمم المتحدة كما طُلب منها بموجب القرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥)، ولا القيود الإضافية التي تفرضها على عمليات البعثة، ولم توفر للبعثة أيا من السبل أو الدعم أو الحماية اللازمة للاضطلاع بواجباتها. ويستمر فرض القيود على حرية تنقل أفراد البعثة دون أية دلائل بانحسارها. بل أن إريتريا فرضت، منذ اعتماد هذا القرار، المزيد من القيود، لا سيما داخل المنطقة الأمنية المؤقتة. وتواجه البعثة يوميا ما يتراوح بين ١٠ حالات و ١٢ حالة تفرض فيها عليها قيود تحد من حرية تنقل أفرادها، بما في ذلك منع الوصول إلى مناطق تنتشر فيها القوات الإريترية داخل المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها. وفي مناطق واسعة من قطاعي الغرب والوسط، حُصرت تحركات الدوريات البرية للبعثة في الطرق الرئيسية وحُظر عليها التحرك ليلا. إضافة إلى ذلك، مُنعت الدوريات من رصد مناطق معينة. ولا تزال عمليات التفتيش المفاجئ الذي تقوم به البعثة تعترضها الميليشيات الإريترية في عدد من المواقع. وأخيرا، يمثل إغلاق الطريق الرئيسي الذي يربط بين أسمره وبارنتو مرورا بكيرين، وهو طريق إمداد قوات البعثة في القطاع الغربي الأكثر ملاءمة، عائقا رئيسيا أمام عملياتها، لا سيما في ظل الحظر القائم على الطيران المروحي.

١٩ - وكما ورد أعلاه، أشارت السلطات الإريترية إلى أن مطلب إعادة نشر القوات إلى مستويات النشر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ لا ينطبق في نظرها على إريتريا. ورغم قصور قدرة البعثة على المراقبة نظرا للقيود المفروضة من جانب إريتريا على حرية تنقل أفرادها، فقد أفادت البعثة بأن الحكومة الإريترية لم تتخذ أي خطوات محسوسة من شأنها الإشارة إلى إعادة نشر القوات امتثالا للقرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥).

٢٠ - وفي هذا السياق، لاحظت البعثة أيضا وجود مواقع عسكرية خالية في المناطق المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة يُفترض أن قوات قد جلت عنها إلى وجهة غير معلومة بعد للبعثة. وفي الوقت نفسه، أفادت البعثة بوجود أفراد إريتريين مسلحين في عدد من المواقع مجموعه من ١٥ إلى ١٧ موقعا داخل المنطقة الأمنية المؤقتة ويتراوح عددهم بين ٨٠ و ١٥٠ فردا في كل موقع. ويدعي بعض هؤلاء أنهم من أفراد الميليشيات غير أنهم يرفضون إظهار بطاقات الهوية الخاصة بهم، مثيرين بذلك شكوكا في كون بعضهم على الأقل من أفراد القوات النظامية الإريترية. وفي الوقت ذاته، تصر حكومة إريتريا على أنها لم تقم بنشر جنود داخل المنطقة

الأمنية المؤقتة وأنه ليس هناك إلا بعض أفراد إضافيين من المنتمين إلى الميليشيات يمارسون أنشطة زراعية. ورغم ضيق نطاق قدرة البعثة على الرصد، فإنه لا توجد دلائل على وجود دبابات أو مدفعية أو أي تمركز واسع النطاق لقوات داخل المنطقة الأمنية المؤقتة.

رابعا – حالة البعثة والمسائل ذات الصلة

٢١ – في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كان قوام العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة لإثيوبيا وإريتريا ٣٣٢ ٣ فردا، من بينهم ٠٤٨ ٣ جنديا و٨٣ من موظفي المقر و٢٠١ من المراقبين العسكريين (انظر المرفق الثاني).

٢٢ – وبالرغم من القيود المفروضة وغيرها من الصعوبات، تواصل البعثة، في حدود الممكن، تأدية وظيفتيها الرئيسيتين للرصد والتحقق، من خلال إرسال ما يزيد على ١٠٠ دورية في المتوسط في اليوم الواحد، علاوة على الاحتفاظ بعشرات من نقاط التفتيش الثابتة. كما تقيم البعثة علاقات اتصال نشطة بالطرفين، بما في ذلك السلطات العسكرية في الميدان، ولها علاقات اتصال بالسلطات العسكرية في العاصمتين. وتجدر الإشارة إلى أن اتصالات البعثة بالسلطات الرفيعة المستوى في أسمره ما زالت محدودة للغاية.

٢٣ – ويؤسفني أن أبلغكم بعدم إحراز أي تقدم في مسألة خط الطيران المباشر بين أسمره وأديس أبابا. وأناشد، مرة أخرى، حكومة إريتريا أن تعالج هذه المسألة الهامة باعتبارها مسألة عاجلة.

خامسا – لجنة الحدود

٢٤ – أشرت في تقريري السابق إلى أن لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا قد علقت أنشطتها في المنطقة (انظر المرفق الأول). وبالتالي لم يجر أي نشاط آخر لترسيم الحدود.

سادسا – خيارات الانتشار المتاحة للبعثة في المستقبل

٢٥ – شدد مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المعتمد في ١٤ كانون الأول/ديسمبر (S/PRST/2005/62) على عزمه القيام باستعراض عاجل لجميع خيارات انتشار البعثة ووظائفها، في ضوء هدفها الأصلي وقدرتها على العمل بفعالية ومختلف الخيارات العسكرية المتاحة. وفي رأيي أن من الواجب اعتبار المبادئ التالية عناصر أساسية يستند إليها عند اتخاذ أي قرار يتعلق بمستقبل البعثة:

(أ) الامتثال الكامل لاتفاقات الجزائر ولقرار لجنة الحدود باعتبارها ركائز لحل سلمي للصراع، وكذلك لاستئناف الحوار بين الطرفين؛

(ب) موافقة الطرفين وتعاونهما الكامل مع البعثة، بما في ذلك منحها حرية الحركة دون قيود، مما يمكنها من أداء وظائفها دون عوائق؛

(ج) احترام الطابع الدولي البحت للبعثة، الذي يشكل مبدأ أساسيا لعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة؛

(د) الفصل بين قوات الطرفين، مما يخلق بيئة مواتية لاستمرار عملية السلام؛

(هـ) منع تصعيد الصراع؛

(و) استعداد البلدان المساهمة بقوات للمشاركة في البعثة وتقديم ضمانات لسلامة وأمن جميع أفرادها؛

(ز) الحفاظ على قنوات اتصالات فعالة ورفيعة المستوى بين الطرفين وبين البعثة والطرفين.

٢٦ - ومع مراعاة هذه المبادئ، أقترح على مجلس الأمن النظر في الخيارات التالية المتعلقة بالمستقبل القريب للبعثة، والتي قد يتطلب بعضها منح البعثة ولاية جديدة. ولكل خيار جوانبه الإيجابية والسلبية كما أن بعضها لا يحترم المبادئ المعلنة على نحو تام. ويتعين مقارنتها ببعضها وتقييمها.

٢٧ - ويتمثل الخيار الأول في الاحتفاظ بالتشكيل الحالي للبعثة في الميدان. وسيتيح هذا الأمر للبعثة مواصلة تواجدها الحالي وأدائها للمهام الموكلة إليها في حدود المستطاع وفي إطار القيود الراهنة. وقد يكون التشكيل الحالي هو أفضل خيار للاستمرار - قدر المستطاع - في فصل القوات، حيث سيستمر تواجد البعثة داخل المنطقة الأمنية المؤقتة بالرغم من التدهور الكبير في قدرتها على الرصد. وهذا التواجد، بالرغم من تقلصه، سيفسح مزيدا من الوقت للمبادرات الدبلوماسية الرامية إلى فك حالة الجمود الحالية الخطيرة. بيد أن الإبقاء على الوضع الحالي فيما يتعلق بالقيود الكثيرة التي تراكمت على مر السنين سيكون بمثابة خضوع لمطالب إريتريا غير المقبولة، بما في ذلك إبعاد بعض موظفي الأمم المتحدة. ومن شأن القيام بذلك، أن يشكل سابقة غير مقبولة وقد يؤدي أيضا إلى فرض مزيد من القيود غير المبررة. كما أن هذا الخيار يشكل مبعث قلق خطير بشأن سلامة موظفي البعثة في ضوء الحظر الراهن على تحليق الطائرات المروحية.

٢٨ - وفي إطار الخيار الثاني، سيتعدل تشكيل البعثة من خلال نقل مقرها الرئيسي بالكامل والوحدات المكونة لها من أسمره إلى أديس أبابا، والإبقاء على مكتب اتصال صغير فقط في العاصمة الإريترية. وستنقل بعض الوحدات العسكرية المرابطة حاليا في أسمره إلى المناطق المجاورة الواقعة جنوب المنطقة الأمنية المؤقتة، بما في ذلك فرقة الحرس والشؤون الإدارية، وفرقة الاحتياطي في القوة، ومستشفى الخط الثاني ووحدة الطائرات المروحية العسكرية. أما جنود الأمم المتحدة المرابطون حاليا في المنطقة، فسيبقون في مواقعهم، رهنا بتعاون إريتريا. وهذا الخيار سيقلص وجود البعثة في أسمره بشكل كبير، ويقلل بالتالي تأثير مختلف القيود الاعتباطية التي فرضتها حكومة إريتريا على مر السنين. وفي الوقت نفسه، لن يمس هذا الخيار بأهداف البعثة أساسا وسيجعلها في موقع يمكنها من أداء المهام الموكلة إليها على نحو أفضل من الوضع الحالي. لكن هذا الخيار يفرض أيضا تحديات لوجستية جسيمة، كما أن البعثة قد تظل خاضعة لمزيد من القيود الإريترية ، لا سيما في المنطقة الأمنية المؤقتة.

٢٩ - ويتمثل الخيار الثالث في تحويل البعثة إلى بعثة مراقبة، على جانبي المنطقة الأمنية المؤقتة أو على الجانب الإثيوبي حصرا. وستدعم بعثة المراقبة هذه مبدأ المنطقة الأمنية المؤقتة، لكن قدراتها في ميداني الرصد ومنع نشوب الصراع ستكون محدودة. والواقع أن نشر المراقبين على الجانب الإثيوبي فقط سيوفر وسيلة لمنع نشوب الصراع، وسيضمن في الوقت نفسه سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة على نحو نسبي، شرط أن تتعاون إثيوبيا في هذا الصدد. وموافقة إثيوبيا ضرورية لتنفيذ أي خيار على جانبها فقط. وعلاوة على ذلك، قد تحتاج البعثة إلى ولاية جديدة إذا ما جرى نشرها على الجانب الإثيوبي فقط من المنطقة الأمنية المؤقتة، ولن يكون في وسعها رصد الوضع العسكري على الجانب الإريتري من المنطقة، وليس ثمة ضمانة تكفل الحفاظ على سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة.

٣٠ - ويتمثل الخيار الرابع في نشر قوة وقائية تنشر بكاملها جنوب المنطقة الأمنية المؤقتة الذي تسيطر عليه إثيوبيا حاليا. وقد يسهم انتشار هذه القوة في منع أعمال القتال من خلال تواجد البعثة، كما سيضمن سلامة موظفي الأمم المتحدة. لكن القوة الوقائية المقترحة، شأنها شأن خيار بعثة المراقبة على جانب واحد، لن تضمن بالضرورة سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة. علاوة على ذلك، لن يضمن هذا الخيار الفصل بين القوات العسكرية إلا إذا سحبت إثيوبيا قواتها بشكل دائم من المواقع المتقدمة؛ وإلا فإن استئناف الأعمال القتالية سيبقى خطرا كبيرا قائما.

٣١ - ووفقا للخيار الخامس، يمكن تقليص البعثة لتصبح بعثة اتصال تحتفظ بمكتب صغير في كلا العاصمتين وتواصل بذل الجهود للتوصل إلى حل سياسي، وفقا لاتفاق الجزائر وقرار

لجنة الحدود. وتبعا لذلك سيبقى عدد محدود من المسؤولين السياسيين والعسكريين وضباط الاتصال في أسمره وأديس أبابا، وعلى رأسهم الممثل الخاص للأمين العام. كما يمكن للبعثة الاحتفاظ بفريق اتصال متقدم، في بارنتو على الجانب الإريتري، وفي أديغرات على الجانب الإثيوبي مثلا، شرط سماح الطرفين بذلك. وسيبقى الخطر المحتمل بحدوث انتهاك للمنطقة الأمنية المؤقتة مرتفعا في هذه الحالة، وقد يؤدي إلى عواقب وخيمة. وكما هو الحال في أي خيار يتضمن نشر عناصر الأمم المتحدة في إريتريا، فإن البعثة، وإن كانت صغيرة، قد تستمر في مواجهة قيود شديدة في القيام بعملياتها.

٣٢ - أما الخيار الأخير فيتمثل في سحب كامل لبعثة الأمم المتحدة في إريتريا وإثيوبيا. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاق الجزائر الموقع في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ينص على أن ''يوقف الطرفان أعمال القتال العسكرية فيما بينهما على نحو دائم'' وأن على كل طرف أن ''يمتنع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الطرف الآخر''. ووفقا لما وافق عليه الطرفان، يمكن للأمم المتحدة أن تقدم لهما المساعدة من خلال توفير الدعم السياسي لعملية السلام من خارج المنطقة.

٣٣ - ولا يوجد خيار مثالي بين هذه الخيارات. وأي قرار يتخذه مجلس الأمن لا بد وأن يأخذ في الاعتبار الواقع الموضوعي في الميدان، وموقف الطرفين ومستوى التزام المجتمع الدولي بتنفيذ اتفاقات الجزائر. وفي هذا الصدد، قد يرغب المجلس في النظر فيما إذا كان الوضع الحالي للبعثة يشير إلى بلوغها نقطة قرر فيها أحد الأطراف عدم التعاون، ولو جزئيا، مع البعثة. وإذا كان الوضع كذلك بالفعل، فستقتصر الخيارات على تلك التي يمكن فيها ضمان قدر أدنى من التعاون الميداني على الأقل، وحيث يمكن أن يسهم وجود الأمم المتحدة في فض الاشتباك بين القوات ومنع استئناف أعمال القتال وإيجاد الحيز الذي تمس الحاجة إليه إلى حد كبير لتنفيذ اتفاقات الجزائر على نحو كامل وقيام الحوار بين الطرفين.

سابعا - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٣٤ - علقت البعثة جميع أنشطة إزالة الألغام في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، إثر الحظر الذي فرضته إريتريا على تحليق الطائرات المروحية التابعة للبعثة، والتي تؤدي دورا أساسيا في إجراءات إخلاء مزيلي الألغام في حال إصابتهم. لكن عمليات إزالة الألغام على نحو مأمون استؤنفت داخل المنطقة الأمنية المؤقتة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر إثر تنفيذ إجراءات بديلة لإخلاء المصابين.

٣٥ - وتماشيا مع الولاية الموكلة إلى البعثة، وفي الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، قامت وحدات إزالة الألغام التابعة للبعثة التي تعمل مع متعاقدين خارجيين لفتح الطرقات وغير ذلك من أعمال إزالة الألغام، بتدمير ١١٠ من قطع الذخيرة غير المنفجرة، بالإضافة إلى إزالة الألغام من أراض مساحتها ٤٧٧ ١٣٠ مترا مربعا و٧٠ كيلومترا من الطرقات. ووقع حادثان انفجرت خلالهما تحت مركبات ألغام مضادة للدبابات زرعت حديثا في المنطقة الأمنية المؤقتة وفي المنطقة المجاورة على الجانب الإثيوبي. ووقع كل من الحادثين في القطاع الغربي وأسفرا عن مقتل خمسة أشخاص وجرح ٢٢ شخصا، وكانت إصابات معظمهم خطرة. ويواصل مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام رصد التهديد الناجم عن الألغام الأرضية والذخيرة غير المنفجرة عن كثب وفي جميع القطاعات.

٣٦ - وواصل أيضا الفريق العسكري الكيني لإزالة الألغام عمليات تدريب المتعاقدين الخارجيين والعمل معهم على تنفيذ نهج موحد لعمليات إزالة الألغام داخل المنطقة الأمنية المؤقتة. ووفقا للأولويات الموضوعة، وجّه مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام أنشطة التوعية الخاصة بالمجتمعات المحلية نحو النازحين داخليا العائدين إلى منطقة شيلالو في القطاع الغربي ونحو النازحين داخليا المعاد توطينهم حديثا قرب تسورينا في القطاع الأوسط، ونظم المركز دورات توعية لخطر الألغام شارك فيها ما يزيد على ٥٠٠٠ شخص.

ثامنا - حقوق الإنسان

٣٧ - خلال الفترة التي يشملها التقرير، واصلت البعثة رصد الحوادث ذات الصلة بحقوق الإنسان على جانبي الحدود، بما في ذلك عمليات الاختطاف المزعومة وقضايا المفقودين من إثيوبيا وإريتريا، وكذلك سرقات الماشية.

٣٨ - وخصت البعثة بالرصد برعاية اللجنة الدولي للصليب الأحمر عملية ترحيل ٥٢٠ شخصا من أصول إثيوبية من إريتريا و ١٥ شخصا من أصل إريتري من إثيوبيا. وتشير التقارير إلى أن الأفراد من أصل إثيوبي ما زالوا يعانون من الممارسات التمييزية في إريتريا، بما في ذلك مطالبتهم بدفع ''رسوم التصريح بالعودة'' أو فرض رسوم باهظة عليهم لهذا الغرض. كما أبلغ في الوقت نفسه عن حالات احتجاز مؤقت في إثيوبيا لأشخاص من أصل إريتري في انتظار ترحيلهم. وأود أن أعيد توجيه نداء قوي إلى الطرفين ليضمنا بقاء عمليات العودة أمرا طوعيا وأن تتم على نحو لائق وكريم.

٣٩ - ويعيش حاليا قرابة ٠٠٠ ١١٣ نازح من النازحين داخليا في المناطق الحدودية من إريتريا، إما في معسكرات استيطان مؤقتة أو في ضيافة المجموعات المحلية. وهؤلاء الأشخاص في أمس الحاجة للغذاء والماء والرعاية الصحية والمأوى والتعليم وغير ذلك من المرافق الأساسية. وإنني لأدعو الحكومتين والمجتمع الدولي للمساعدة في إعادة هؤلاء الأشخاص إلى موطنهم الأصلي. كما أناشد حكومة إريتريا تسهيل عمل وكالات الإغاثة الدولية في منطقة البعثة التي قيدتها أسمره حتى الآن. وفي نفس الوقت، تواصل بعثة الأمم المتحدة رصد الأوضاع في معسكر شيمالبا للاجئين في شمال إثيوبيا. وقد بلغ عدد المقيمين في المعسكر في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ قرابة ٠٠٠ ١٠ شخص، ويشهد المعسكر تناقصا في التدفق الشهري للاجئين الجدد. واقترحت السلطات الإثيوبية إنشاء معسكر جديد بعد أن بلغ معسكر شيمالبا أقصى طاقة استيعابه.

تاسعا - الإعلام

٤٠ - استمرت الأنشطة الإعلامية للبعثة من خلال بث البرامج الإذاعية وعقد جلسات إحاطة صحفية أسبوعية، وإنتاج برامج فيديو وإصدار نشرات إخبارية شهرية والعمل في مراكز التوعية.

٤١ - وخلال الأشهر القليلة الماضية، انتهت بعثة الأمم المتحدة في إريتريا وإثيوبيا من استبيان أجرته بين المستمعين عن فعالية برامج البعثة الإذاعية في إريتريا. وأشارت نتائج الاستبيان إلى أن أكثر من نصف السكان بقليل (٥٢,٤ في المائة) يستمعون بانتظام إلى برنامج الأمم المتحدة الأسبوعي. وفي إثيوبيا تعكف البعثة حاليا على استعراض كفاءة استخدام الموجة الإذاعية القصيرة كوسيطة للوصول إلى القاطنين في المناطق الحدودية.

٤٢ - وفي الوقت نفسه، سُجل تراجع حاد في الزيارات إلى مركز البعثة للتوعية في أديس أبابا بسبب الاضطرابات التي شهدتها العاصمة الإثيوبية وأجزاء أخرى من البلاد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بيد أن المركز شهد ارتفاعا كبيرا في عدد المكالمات الهاتفية التي تلقاها المركز فقد حاول الأفراد الحصول على معلومات عن الوضع ، لا سيما عن احتمال استئناف أعمال القتال بين إثيوبيا وإريتريا. وعلى عكس ذلك، ما زال مركزا التوعية في أديغرات وميكيل يشكلان مصدرين هامين للمعلومات بالنسبة للمجتمعات المحلية.

عاشرا - تطورات الوضع الإنساني

٤٣ - يواجه قرابة مليوني شخص في إريتريا، معظمهم ممن يعانون من نقص تغذية مزمن، درجات مختلفة من نقص الأغذية، ويقدر عدد من يعتبرون في حاجة إلى المساعدة الغذائية

بنحو ١,٣ مليون شخص. ورفض الحكومة للنداء الموحد ولتقدير الأغذية والمحاصيل الذي أعده برنامج الأغذية العالمي/منظمة الأغذية والزراعة ما هو إلا انعكاس لسياستها الأخيرة المتجهة نحو الاعتماد على النفس وتحولها نحو مزيد من برامج الغذاء مقابل العمل. وفي هذا الصدد، بدأت الحكومة برنامجا طموحا للغاية لتقدير الاحتياجات من المعونة الغذائية على مستوى الأسرة المعيشية. ويتوقع أن يحدد التقدير المحتاجين إلى مساعدة إغاثة مباشرة، وأولئك القادرين على العمل مقابل الغذاء كوسيلة لتشجيع الاعتماد على النفس من خلال تكوين الأصول. وفي الوقت نفسه، علقت الحكومة غالبية عمليات توزيع الأغذية على العموم منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بانتظار تكوين صورة واضحة عن هذه الحاجات. ونتيجة لذلك لا يتلقى حاليا سوى ٠٠٠ ٧٢ من النازحين داخليا ومن الفئات الضعيفة الأخرى حصص إعاشة عامة مقابل نحو ١,٣ مليون نسمة في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وعلى الرغم من جودة توقعات المحاصيل فإن ما يبعث على القلق أنها قد لا تفي باحتياجات السكان من الحبوب. وتجاوبا مع شواغل الحكومة، ينظر برنامج الأغذية العالمي حاليا في إعادة توجيه عملياته على نحو تدريجي نحو أنشطة إنتاجية تحتاج إلى يد عاملة أكبر وتتميز باستدامتها، مع استخدام مبدأ الغذاء مقابل العمل كوسيلة لتوزيع الغذاء.

٤٤ - وبلغ معدل الاستجابة العامة لنداء الأمم المتحدة الموحد لإريتريا لعام ٢٠٠٥ نسبة ٦٢,٩ في المائة من المبلغ المطلوب وقدره ١٥٦,٤ مليون دولار، وبلغت نسبة تمويل الأغذية ٧٠ في المائة، فيما بلغت نسبة تمويل العناصر من غير الأغذية ٤٣ في المائة من الاحتياجات. وقد حققت قطاعات المياه والمرافق الصحية والصحة في البلد تقدما وئيدا على الرغم من الأعمال الجارية لبناء محطات معالجة المياه/الآبار وحملات التحصين الناجحة. والواقع أن توفير المياه النظيفة والتحسن الجذري في الخدمات الصحية والنظافة والمرافق الصحية، وتطبيق الإجراءات المتعلقة بالألغام على نطاق واسع وتسريح آلاف الجنود، إنما تشكل بعضا من المسائل التي قد تحدث تغيرا كبيرا في معدلات سوء التغذية والظروف الإنسانية العامة في إريتريا.

٤٥ - وفي إثيوبيا، كشف تقييم للأمن الغذائي قامت به وكالات عديدة في منتصف الموسم عن تحسن كبير للأمن الغذائي في أجزاء عديدة من البلاد، باستثناء المناطق الشمالية من أفار والأراضي المنخفضة في منطقة أوروميا. ويقدر مجموع الاحتياجات من الإغاثة الغذائية خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بما قدره ٤٨٣ ١٤٣ طنا. ويتوفر قرابة ٠٠٠ ٢٠٠ طن من الأغذية للتوزيع، ويمكن أن تغطي ٠٠٠ ٦٠ طن منها الاحتياجات من الأغذية في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٦، وهي الفترة التي قد تصل فيها الاحتياجات في مناطق الرعي إلى أوجها. وكما هو الحال في إريتريا، فإن خفض النفقات

العسكرية وإعادة التركيز على الأولويات الاقتصادية قد يؤدي إلى تحسن ملموس في المناخ الإنساني في إثيوبيا.

٤٦ - وبدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ تطبيق برنامج الإنعاش الذي ينفذه فريق الأمم المتحدة القطري، الرامي إلى إعادة وإدماج ٠٠٠ ٦ من النازحين داخليا من معسكري هارتيشيك وفافن إلى موطنهم الأصلي في منطقة صومالي، وقد تم حتى اليوم نقل ١ ٤٩١ شخصا.

٤٧ - وتابعت البعثة تنفيذ مشاريع سريعة الأثر في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المجاورة لها في إثيوبيا وإريتريا على السواء، واستخدمت أموالا تلقتها عن طريق الصندوق الاستئماني لدعم عملية السلام في إثيوبيا وإريتريا. وإنني أشجع الجهات المانحة على الاستمرار في تقديم الدعم لهذه المشاريع الهامة والصغيرة من خلال تقديم مساهمات إضافية إلى الصندوق الاستئماني.

حادي عشر - سلوك موظفي الأمم المتحدة

٤٨ - أجرت البعثة أول دورة تدريبية أساسية عن منع الاستغلال والإساءة الجنسيين في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وتلقى خلالها تدريب عن الموضوع ما مجموعه ٥٨٨ من موظفي الأمم المتحدة المدنيين والعسكريين، بالإضافة إلى أفراد الوحدات المشار إليهم في التقرير السابق. وقد أدمج حاليا التدريب الإلزامي عن منع الاستغلال والإساءة الجنسيين ضمن التدريب الأولي لجميع الموظفين المدنيين والعسكريين لدى تعيينهم في البعثة. كما أدمجت ضمن التدريب الأولي مسائل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الإنسان وقواعد السلوك والتوعية الثقافية.

ثاني عشر - الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٤٩ - واصلت وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لدى البعثة تقديم التدريب الأولي والمشورة وخدمات الاختبارات الطبية على أساس طوعي إلى القادمين الجدد. كما قدمت الوحدة دورة تدريبية للمدربين تهدف إلى زيادة أنشطة التوعية المقدمة إلى مجموعات السكان المحليين. وقد صممت الدورة في المقام الأول للقوات النظامية من الوحدات. ويشارك من انتهى تدريبهم حاليا في أنشطة التدريب المتسلسل ضمن وحداتهم. كما نفذت الوحدة أنشطة من بينها التعاون مع المجموعات المحلية، وهو ما أدى، بعد القيام بتقييم للحاجات، إلى

تقديم مقترحات لمشاريع زهيدة التكلفة تستند إلى المجتمعات المحلية وتهدف إلى مكافحة فيروس المناعة البشرية/الإيدز والتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

ثالث عشر – ملاحظات

٥٠ - ما زال الوضع القائم بين إثيوبيا وإريتريا يشكل مبعثا للقلق العميق بالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. وكما سبقت الإشارة، فإن التدهور الملموس مؤخرا في الوضع يأتي من عدة عوامل: الجمود الطويل الأجل الناشئ عن عدم امتثال إثيوبيا لتنفيذ قرار لجنة الحدود، وانعدام أي حوار بين إثيوبيا وإريتريا بشكل طال أمده؛ والتصعيد الخطر للتوترات، بما في ذلك تقدم القوات العسكرية وتصاعد النشاط العسكري في المنطقة الأمنية المؤقتة وما حولها، وأخيرا، تفاقم الوضع بسبب القيود التي تفرضها إريتريا على بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك الحظر الأخير على تحليق الطائرات المروحية والطلب الاعتباطي بترحيل موظفي البعثة من جنسيات معينة.

٥١ - وإذ أرحب بإعادة نشر إثيوبيا لقواتها على مستويات ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، لا يسعني إلا أن ألاحظ بأسف عدم امتثالها للفقرة ٥ من منطوق القرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥) المتعلقة بقبول قرار لجنة الحدود والحاجة إلى اتخاذ خطوات فورية ملموسة لتمكين اللجنة من ترسيم الحدود. ويعد الامتثال الكامل لهذه الفقرة شرطا أساسيا لفك حالة الجمود الحالية.

٥٢ - كما أن عدم تعاون إريتريا مع بعثة الأمم المتحدة والقيود الاعتباطية التي تفرضها عليها أمران يثيران قلقا خاصا، لا سيما وأن إنشاء البعثة جاء بناء على طلب إثيوبيا وإريتريا عملا باتفاق وقف أعمال القتال المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ الذي أبرمه الطرفان بمحض إرادتهما. وبموجب ذلك الاتفاق، تعهد الطرفان بدعوة الأمم المتحدة لتأدية وظائف رصد حيوية. وبالتالي فإن ما يبعث على الحيرة أن السلطات الإريترية قد فرضت منذ البداية العديد من القيود الميدانية والإدارية على البعثة، بلغت ذروتها في الوضع الذي نشأ في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ عندما قوضت فعالية البعثة عن عمد وعلى نحو جسيم. وأود أن أسجل مرة أخرى أن هذه القيود غير مقبولة، وأنها مخالفة لميثاق الأمم المتحدة والممارسات المعمول بها في ميدان حفظ السلام. وقد قررت إعادة نشر بعض موظفي البعثة من إريتريا لا لشيء سوى اهتمامي بفعالية العمليات التي تقوم بها البعثة وكذلك بسلامة وأمن الموظفين. والأعمال التي تقوم بها إريتريا تثير مسألة مستقبل هذه العملية الهامة لحفظ السلام، وتثير على نطاق أوسع، تنفيذ اتفاق الجزائر. كما أن لها تبعات جسيمة على صون السلام والأمن في أفريقيا.

٥٣ - وسبق وأشرت في تقريري السابق إلى أن حالة الجمود الراهنة التي تعتري تنفيذ اتفاقات الجزائر ما زالت تشكل عاملا رئيسيا مخلا بالاستقرار في عملية السلام. وإنني أجدد دعوتي إلى شهود التوقيع على اتفاق الجزائر المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، لا سيما ممن يحظون بنفوذ لدى الطرفين، لتقديم المساعدة العاجلة إلى البلدين كي يتمكنا من حل خلافاتهما. وفي هذا الصدد، أعكف اليوم على بحث إمكانية عقد اجتماع للشهود بهدف تحديد طريق للمضي قدما. ويتعين على مجلس الأمن أيضا أن يواصل النظر في إمكانية إيفاد بعثة إلى إثيوبيا وإريتريا في الوقت الملائم.

٥٤ - وبديهي أنه ينبغي للحوار بين الطرفين أن يُستأنف دون شروط مسبقة وبنية سليمة، باعتبار ذلك مكونا ضروريا للتوصل إلى خاتمة ناجحة لعملية السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل ما في وسعه للجمع بين الطرفين وقيام حوار بناء يهدف إلى تطبيع العلاقات الثنائية بينهما.

٥٥ - ومما يبعث على القلق أن وجود بعثة الأمم المتحدة أصبح في حد ذاته جزءا من المأزق الراهن بسبب الضغوط والقيود. ودون التزام وتعاون كاملين من الطرفين، فإن مستقبل البعثة لن يصبح مهددا هو وحده بل واستمرار عملية السلام أيضا. إن اللحظة حرجة والحاجة ماسة لجهود متضافرة يبذلها الجميع لتجنب أي تدهور إضافي للوضع. كما أن درجة التوتر ما زالت مرتفعة وأي خطأ في الحسابات من جانب الطرفين يمكن أن يسفر عن تصعيد سريع في الوضع وعن نتائج لا يمكن التكهن بها.

٥٦ - والمطلوب بالتالي تخفيف حدة التصعيد على نحو عاجل وتنفيذ القرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥) بحذافيره. ولقد أحطت بإعادة انتشار القوات المسلحة الإثيوبية بمستويات ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وأعرب في هذا الصدد عن عميق أسفي إزاء عدم اغتنام السلطات الإريترية فرصة وجود الأمين العام المساعد غيهينو لفترة طويلة في أسمره، للخروج من الوضع القائم والمضي قدما في عملية السلام.

٥٧ - وقد أصبح الوضع الحالي للبعثة غير محتمل على نحو متزايد بسبب القيود المفروضة عليها. وربما حانت الساعة لاتخاذ قرارات صعبة بشأن مستقبل البعثة. وتحقيقا لهذا الهدف، ربما يرغب مجلس الأمن في النظر في الخيارات المطروحة أعلاه.

٥٨ - وكما سبق وأشرت، لا يوجد خيار أمثل بين هذه الخيارات. لكن من المهم، كحد أدنى، أن يسهم أي خيار منتقى في منع استئناف أعمال القتال، ويتيح للطرفين في الوقت نفسه الانتهاء من تنفيذ اتفاقات الجزائر. وربما رغب مجلس الأمن أيضا في النظر في فرض مواعيد نهائية لتنفيذ المطالب الواردة في قراراته. وفيما يتعلق بالقيود المفروضة على بعثة الأمم

المتحدة في إريتريا وإثيوبيا، سأجد نفسي مضطرا لتقديم توصيات إلى المجلس بشأن إعادة انتشار القوة في الميدان بحلول كانون الثاني/يناير إذا لم ترفع جميع هذه القيود على وجه السرعة.

٥٩ - وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة خاصة بالبلدان المساهمة بقوات على ما تقدمه من دعم مستمر لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تجري غالبا في ظروف عسيرة للغاية، مثل تلك التي تعيشها بعثة الأمم المتحدة في إريتريا وإثيوبيا. وأفراد القوات الذين يخدمون حاليا في صفوف البعثة يستحقون منا عميق التقدير لمثابرتهم ولما يتحلون به دائما من مهارة مهنية في أداء ما أوكل إليهم من مهام.

٦٠ - وختاما أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، ليغويلا جوزيف ليغويلا، ولموظفي بعثة الأمم المتحدة في إريتريا وإثيوبيا من المدنيين والعسكريين، لالتزامهم المتواصل وعملهم الدؤوب، لا سيما في فترة الأزمة هذه. وقد أثلج صدري ما أبلغني به الأمين العام المساعد غيهينو، إثر زيارته للبعثة، عن الروح المعنوية العالية للموظفين وتوقهم إلى المساهمة في ما تقوم به من عمل، بالرغم من الصعوبات التي تواجههم. وأود أيضا أن أشكر جميع شركاء البعثة، بما فيهم أفرقة الأمم المتحدة القطرية والوكالات الإنسانية والدول الأعضاء المشاركة والاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الدولية، على دعمهم المتواصل لعملية السلام الهامة هذه.

المرفق الأول

لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا

التقرير التاسع عشر عن عمل اللجنة

١ - هذا هو التقرير التاسع عشر عن عمل لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا الذي يغطي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٢ - ويؤسف اللجنة أن تبلغكم بأنه لم يطرأ على الوضع أي تغيير منذ تقريرها السابق في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

(توقيع) سير إليهود **لوترباخت**
رئيس لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا
٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

المساهمات العسكرية حتى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

	المراقبـــــون العسكريون	القوات	الموظفون	المجموع	عناصر الدعم الوطنية
الاتحاد الروسي	٦			٦	
الأردن	٧	٩٥١	١٢	٩٧٠	
إسبانيا	٣		١	٤	
ألمانيا	٢			٢	
أوروغواي	٥	٣٣	٣	٤١	
أوكرانيا	٥			٥	
جمهورية إيران الإسلامية	٣			٣	
باراغواي	٤			٤	
بلغاريا	٥		٢	٧	
بنغلاديش	٥	١٦٨	٦	١٧٩	
البوسنة والهرسك	٩			٩	
بولندا	٤			٤	
بيرو	٤			٤	
تونس	٤		٤	٨	
الجزائر	١		١	٢	
الجمهورية التشيكية	٢			٢	
جمهورية تنزانيا المتحدة	٧		٣	١٠	
جنوب أفريقيا	٥			٥	
الدانمرك	٤			٤	
رومانيا	٧			٧	
زامبيا	١٠		٤	١٤	
السويد	٥			٥	
سويسرا	٣			٣	
الصين	٧			٧	

	المراقبـــــون العسكريون	القوات	الموظفون	المجموع	عناصر الدعم الوطنية
غامبيا	٤		٢	٦	
غانا	٩		٤	١٣	
غواتيمالا	٣			٣	
فرنسا			١	١	
فنلندا	٧			٧	
كرواتيا	٧			٧	
كينيا	٩	٣١٥	٧	٣٣١	
ماليزيا	٤		٣	٧	
ناميبيا	٤		٣	٧	
النرويج	٥			٥	
النمسا	٢		١	٣	
نيبال	٥			٥	
نيجيريا	٧		٣	١٠	
الهند	٨	١ ٥٨١	٢٣	١ ٦١٢	
الولايات المتحدة الأمريكية	٧			٧	
اليونان	٣			٣	
	٢٠١	**٣ ٠٤٨**	**٨٣**	**٣ ٣٣٢**	**صفر**